

العناوين:

- الفساد يستشري في تونس ويكلف الدولة ٣ مليارات دولار سنوياً
- متظاهرون مسلحون تجمعوا أمام مبنى الكابيتول في أوستن بولاية تكساس
- عباس يعلن عن انتخابات تشريعية ورئاسية

التفاصيل:

الفساد يستشري في تونس ويكلف الدولة ٣ مليارات دولار سنوياً

الجزيرة نت، ٢٠٢١/١/١٦ - من جديد، عاد ملف مكافحة الفساد ليخيم على الساحتين السياسية والإعلامية في تونس، بعد فتح تحقيقات في شبهات طالت مسؤولين في قطاعات عدة، ومن بينها سلك القضاء نفسه.

ورغم التشريعات والقوانين التي أقرت بعد الثورة لمحاربتها، فإن الفساد يكلف تونس ٣ مليارات دولار سنوياً، وفق إحصاءات رسمية. ويقول مراقبون إن الفساد استشرى في السنوات الأخيرة.

وكانت الناشطة التونسية العاملة في مجال الرقابة الصحية نوال المحمودي كشفت عن ملف استيراد شحنات من القمح الفاسد، وتحولت هذه الصفقة إلى قضية رأي عام في تونس. وتعرضت المحمودي لضغوط وتهديدات بالتصفية الجسدية بسبب هذه القضية.

يشار إلى أن حكومات ما بعد الثورة في تونس رفعت شعار الحرب على الفساد، لكن الواقع يعكس صورة مغايرة.

وهذا مثال فاضح كيف يتم تبديد ثروة المسلمين في تونس وكذا في غيرها وأن الثورة والربيع العربي لم يتمكن من إعادة بناء الدولة على هيئة تمنع الفساد، ولن تتمكن أي قوة من القضاء على الفساد إلا إذا حل نظام الإسلام، وأصبح جميع الحكام والمسؤولين تحت المحاسبة الفعلية التي توجبها الأحكام الشرعية، وليس مجرد جعجة لا طحين لها كما هو اليوم الحديث عن الفساد.

متظاهرون مسلحون تجمعوا أمام مبنى الكابيتول في أوستن بولاية تكساس

آر تي، ٢٠٢١/١/١٦ - في وقت تشدد فيه الولايات المتحدة من إجراءاتها الأمنية قبل أيام من تنصيب الرئيس الجديد بايدن فقد أفادت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية بتجمع عدد من المتظاهرين المسلحين أمام مبنى الكابيتول في مدينة أوستن بولاية تكساس.

ولفتت الصحيفة إلى أن "المتظاهرين قاموا بتجميع الأسلحة وغيرها من الأدوات في موقف للسيارات مقابل مبنى الكابيتول، قبل السير إلى البوابة الأمامية للمبنى". وأشارت إلى أنه "كان بعضهم يرتدون سترات مموهة وسراويل جينز زرقاء وقبعات رعاة البقر، كما شوهد رجال يحملون مسدسات وعبوات وأجهزة راديو محمولة وأكبال".

منذ أحداث اجتياح الكونغرس في ٢٠٢١/١/٦ فإن أمريكا تعيش أجواء غير مسبقة تحسباً لما قد يقدم عليه اليمين المتطرف المساند للرئيس المنتهية ولايته ترامب. وهذه الحالة غير المسبقة دفعت بغرفة الكونغرس السفلى "مجلس النواب" إلى اتخاذ قرار بعزل الرئيس ترامب على وقع اتهامه بالتحريض على العنف واجتياح الكونغرس، لكن مجلس الشيوخ الذي لا يزال الجمهوريون يسيطرون عليه حتى ٢٠٢١/١/٢٠ قد أجل البت في المحاكمة البرلمانية لترامب إلى ما بعد تنصيب بايدن، وعندها سيصبح ترامب مواطناً عادياً بعد انتهاء رئاسته، بمعنى أن الجمهوريين في مجلس الشيوخ قد أفرغوا قرار العزل من محتواه، اللهم إذا كان الديمقراطيون المسيطرون على مجلس النواب يهدفون إلى حرمان ترامب من تولي أي مناصب فيدرالية في المستقبل.

عباس يعلن عن انتخابات تشريعية ورئاسية

إندبندنت عربي، ٢٠٢١/١/١٦ - جاء مرسوم رئيس سلطة رام الله محمود عباس بإجراء الانتخابات العامة على ثلاث مراحل، وذلك بعد أن تنازلت حركة حماس في قطاع غزة عن شرطها بأن تكون الانتخابات متزامنة، بعد نحو خمسة عشر عاماً على آخر انتخابات، لكن في ظل تشكيك بإمكانية إجرائها لعوامل عدة.

ويأتي ذلك التشكيك مع رفض حركة حماس قراراً للرئيس عباس لتعديل قانون السلطة القضائية، معتبرة أنه "يعبر عن رغبة قيادة السلطة باستمرار الهيمنة على النظام السياسي، وانتهاك الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات من إطلاق للحريات العامة، وتوفير أعلى درجات الشفافية والاستقلالية القضائية".

وتسعى حركتا فتح وحماس لتكون الانتخابات التي أسموها بـ"المتتالية والمترابطة" مدخلاً لإنهاء الانقسام بينهما، وتحقيق الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد أكثر من أربع عشرة سنة على سيطرة حماس بالقوة على القطاع، وفشل العشرات من جولات الحوار بينهما في تحقيق المصالحة.

وشكّل إصدار المرسوم الرئاسي بالدعوة إلى الانتخابات بداية لطريق طويل من غير المؤكد أن يؤدي إلى إجرائها، بسبب وجود معيقات داخلية قد تعيقها أو خارجية كرفض كيان يهود السماح بإجرائها في القدس. لكن وبشكل عام فإن الإعلان عن موعد الانتخابات يدل على أن سلطة رام الله تقوم بتجهيز أرضية من "الشرعية الشعبية" للحاكم الذي سيتفاوض مع كيان يهود إبان حقبة الرئيس الأمريكي المنتخب بايدن، ومن ناحية حركة حماس فإن موافقتها على ذلك تعني أنها تبحث عن طريق للخلاص من الزاوية التي حُشرت بها في قطاع غزة المحاصر من كيان يهود ومصر، وهي مستعدة أكثر من أي وقت مضى لتقديم تنازلات.